نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــددان ٢٦٦ - ٢٦٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ - يناير/كانون ثان ٢٠١١

في هذا العدد

*تقرير حقوقي جديد لأحداث "العيون" في المغرب. ص٢

*الجمعية الكويتية تضع برنامجاً لإصلاح أوضاع حقوق الإنسان في البلاد. ص٨

فلسطين

ماذا بعد فشل المفاوضات؟ ص٤

العراق

المشهد السياسي في ضوء تشكيل الحكومة. ص٤

الإمارات

تعديل مشروط لنظام نقل الكفالة. ص٥

مصر

الانتخابات النيابية: ضرب قاصمة لمشروع الإصلاح الوطني. ص٥

الكويت

الاعتداء على النواب اعتداء على الحريات الدستورية والديمقراطية. ص٧

تونس

المنظمة تستنكر المعالجة الأمنية للمطالب الاجتماعية. ص١٠

مكافحة الفساد

مبادرات ومواجهات ص١٢

الشكاوى ص١٣

أخبار المنظمات ص١٥

السودان عشية الانفصال
أسئلة شائكة عن المستقبل

بعد أيام قليلة من مطلع العام الجديد سوف يقف المواطنون السودانيون الجنوبيون أمام صناديق الاقتراع ليقرروا خيار الانفصال الذي أفصحوا عنه بكل الوسائل. فكيف يمكن قراءة هذا الحدث المفصلي في مسار الحياة السياسية في السودان من منظور حقوق الإنسان؟ وما عواقب فشل الجانبين الشمالي والجنوبي في حل القضايا العالقة على مستقبل السلام المراوغ بينها، والذي تمت التضحية بوحدة التراب الوطني من أجله؟ وما مصير ملايين المواطنين السودانيين الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب؟ وما أثر الانفصال على هيكل السلطة، وتوزيع القوة في المجتمعين المتنافرين، وما أثر كل ذلك على مسار حقوق الإنسان والحريات العامة والتنمية في كلا البلدين؟

لا يوفر الخطاب السياسي السوداني عشية الانفصال الكثير من الإجابات لهذه التساؤلات وغيرها، إذ يختلط ما يقدم من إجابات – كما هو متوقع – بضغوط الساعة الأخيرة من المفاوضات، فتظهر مبادرات مثل "الكونفدرالية"، أو "تنازل الشمال عن بترول الجنوب لدعم خيار الوحدة" فارغة من أي مضمون، وكأننا لا زلنا في هاجس الخيارات. بينما تكمن المؤشرات الجدية في جذور المشاكل القائمة.

فالقضايا العالقة مثل أبيي تتجاوز المصالح الاقتصادية إلى الواقع الاجتماعي، وتهدد بنزاع قبلي عميق على غرار ما جرى من قبل.

وابتكار الحلول لمستقبل المواطنين السودانيين الجنوبيين في الشمال، والشماليين في الجنوب مرهون بحل ديمقراطي لا يقوى عليه حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال، الذي اعتاد على الهيمنة بالوسائل الأمنية، ولا تقوى عليه الحركة الشعبية بالمثل لذات الأسباب. وبدأ الجدل حوله بدعاوى شمالية بتطبيق الشريعة الإسلامية وطرد الحركة الشعبية من الشمال، ودعاوى جنوبية بتحديد المسار السياسي في الشمال بالتعددية أساساً لأي تعاون.

واقتسام السلطة الذي ارتكز على اتفاقيات سلام الجنوب، أكثر مما ارتكز على الخيار الديمقراطي يصل إلى محطته الأخيرة بالانفصال ويفتح الباب على مصراعيه على نزاع سياسي بدأت بوادره بالفعل بالبيان الصادر عن تحالف أحزاب المعارضة في الشمال.

والنزاع حول اقتسام الثروة يبدو أبعد من اقتسام عائدات البترول، إذ ينذر بنزاع حول اقتسام مياه النيل على نحو ما عبر عنه مسئولون جنوبيون.

وشرعنة الانفصال في واقع تتهدده الطموحات الإقليمية والنزاعات السياسية بل والعسكرية سوف يؤثر بالضرورة على رؤية القوى الطامحة (التتمة ص ١١)

نشرة إخبارية / تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المغرب

تقرير حقوقي جديد حول أحداث مدينة العيون

في إطار اهتمام المنظمات الحقوقية المغربية بأحداث مدينة العيون، أصدر كل من المرصد المغربي للحريات العامة، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنتدى بدائل المغرب، تقريرًا عن الأحداث يستند إلى متابعة فريقين لتقصي الحقائق للهيئات الثلاث. رصد وقائع الأحداث منذ بدايتها في ١٠ أكتوبر/ تشرين أول عندما قام بعض الأشخاص بنصب عشرات الخيام خارج مدينة العيون، احتجاجاً على والي المدينة بسبب وعود لم يف بها، وسرعان ما اتسع المخيم ليصل بعد يومين إلى ٨٠٠ خيمة، ورافقه إنشاء لجنة للتنسيق تضم ٢٧ عضوًا، ولجنة للتنظيم والأمن تضم ٤٥٠ عضواً ارتفعت لاحقاً إلى ما يزيد على ١٢٠٠ عضو، ولجنة الحوار وتضم ٩ أعضاء.

وعبر النزلاء عن نوعين من المطالب: إحداها اجتماعية لفئة من السكان لم تستفد من السكن والشغل، وأخرى تمثل شعارات سياسية للمجموعات ذات الارتباط بجبهة البوليساريو والتي لم تكن موضوعًا للحوار لأنها غير مصاغة كمطالب بل موجهة للخارج، وهو ما ستعكسه نقطة التحول في حياة المخيم ليبدأ انتظام المخيم من خلال التعبئة لقاعدة واسعة غير منسجمة في مطالبها وأهدافها، وأشار التقرير إلى أن صياغة مطالب اجتماعية محلية بنفس سياسي خارجي صرف يعكس منذ البداية التوجه الذي تحكم في المخيم وليس فقط ما آل إليه.

وبدأ يوم ١٤ أكتوبر/تشرين أول حوار بين ممثلي السلطة ولجنة الحوار المنبثقة عن المخيم، ويشير التقرير أنه بقدر ما لوحظ عبر تلك الجلسات من تجاوب مع مطالب المحتجين والإقرار بها واقتراح الحلول ذات الصلة من طرف ممثلي السلطات المركزية فإن سقف وطبيعة هذه المطالب ظل يتسع ويتغير وذلك عند الرجوع إلى المخيم والاستشارة مع آلياته، وذلك بإدماج مطالب جديدة يصعب التعهد بها على مدى متوسط أو بعيد، وطبقاً للتقرير توصل آخر اجتماعات الحوار مع وزير الداخلية فى ٤ نوفمبر/تشرين ثان إلى اتفاق بالتزامات بشأن تفعيل المطالب بتسجيل المعنيين بها وحل المخيم، وكان من المفروض مباشرتها من الأطراف بدءًا من اليوم التالي، وهو ما لم يحدث حيث مُنع والي العيون ومجموعة من رجال السلطة من الولوج للمخيم من قبل "والي أمن المخيم"، كما أعلنت لجنة التنظيم والتنسيق والأمن بالتزام النزلاء المخيم بالبند الذي يقضي بعدم ترك المخيم وهدمه إلى حين إيجاد الحل الكلي والشامل للجميع.

ومن ناحية أخرى قرر الوكيل العام للملك تفكيك المخيم بما يضمن سلامة نزلائه والشروع في إعمال هذا القرار يوم ٨ نوفمبر/تشرين ثان، وحسب التقرير بدأ إخلاء المخيم بعد تعميم نداء إخباري شفهي باللهجة المحلية، وشرعت عناصر مسلحة بالأسلحة البيضاء في استخدام العنف ورمي قنينات المولوتوف الحارقة تجاه القوات العمومية، وبموازاة ذلك كانت القوات العمومية تطلق القنابل المسيلة للدموع، وتستخدم خراطيم الماء للتفريق وتسريع وتيرة إخلاء المخيم. واستمرت عملية تفكيك المخيم والمواجهات بين القوات العمومية والعناصر المحتجة لما يقارب ساعة ونصف، سقط خلالها قتلى في صفوف القوات العمومية، وجرحى من الطرفين.

وبدأ خروج المواطنين من مختلف الفئات من الخيام والاتجاه لمدينة العيون، وشرعوا في التظاهر بناءاً على إشاعة مفادها أن مجزرة تقع في المخيم. فانتقلت المواجهات إلى مدينة العيون، وشرع عشرات من المتظاهرين في التخريب والحرق واستخدام الأسلحة البيضاء.

لاحظ التقرير أن العناصر التي باشرت التخريب مارسته بطابع احترافي وانتقائي، حيث استهدفت محلات وممتلكات تجار ينتمون إلى مناطق شمال ووسط المغرب. ومع غياب التواجد الأمني بادر المناطق التي تتعرض للهجوم بالاشتباك مع المجرمين ومنعهم من التقدم إلى شوارع أخرى في المدينة.

ورصد التقرير وفاة ١١ شخصاً من صفوف القوات العمومية، وأرجع ذلك إلى قرار القوات العمومية بعدم استعمال الأسلحة، ووفاة ٢ من المدنيين، ووقوع إصابات في صفوف المدنيين ما بين الجروح والكدمات، واستقبل المستشفى ١٠٠ حالة من الجرحى أغلبهم غادرها ماعدا ٦ أشخاص. وتم اعتقال ١٨٠ شخصًا ممن اشتبه في مسئوليتهم عن الأحداث، وتم إحالة ٦ منهم للمحاكمة العسكرية واحتجاز ٦٤ منهم على ذمة التحقيق، بينما أطلق سراح ٧ منهم وإخلاء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سبيل الباقين، كما تم اعتقال مجموعة أخرى في وقت لاحق تضم ٣٦ شخصًا، وتم إحالتهم للمحاكمة حسب بلاغ الوكيل العام للملك، وأكد والي الأمن أن الضابطة القضائية حرصت على احترام المدة القانونية للاعتقال الاحتياطي، وأنه لم يتم طلب تمديد هذه الفترة في أي من الحالات. وتلقى فريق تقصي الحقائق بعض الإفادات بخصوص حدوث تجاوزات مرتبطة بمداهمة البيوت خلال البحث عن متهمين في قضايا القتل والتخريب والشغب، دون احترام المساطر القانونية فيما يتعلق بالإذن القضائي للتفتيش أو من ناحية التوقيت أو باستعمال العنف. كما نمى إلى علم أعضاء فريقي التقصي إفادات بالتعذيب داخل مخافر الشرطة، لم يتمكن من التحقق من صدقها ومداها. كما قدم فريق تقصي الحقائق حصرًا بالأضرار والخسائر المتصلة بالمنشآت العمومية والخاصة.

قدم التقرير العديد من التوصيات: **للدولة المغربية** منها: بالعمل على استكمال البحث وتسريع الإحالة إلى العدالة بشأن كل من يثبت تورطه في تلك الأحداث مع ضمان المحاكمة العادلة، وضمان احترام مدونة الحريات العامة في التظاهر، والحرص على المساواة في ضمان السلامة البدنية والحق في الحياة لجميع الأشخاص. وضرورة ترشيد وتنسيق السياسات العمومية، وتحديد أولوياتها، وترشيد مواردها، وإعادة طرح المطالب الاجتماعية في إطارها المؤسساتي والقانوني، وإتاحة الفرص دون تمييز. كما نبه **المجتمع الدولي** إلى خطورة التوظيف الواضح لسجلات حقوق الإنسان كواجهة من واجهات الصراع حول ملف الصحراء من منطلق سياسي صرف بهدف الضغط عند حلول كل استحقاق تفاوضي، ودعم المغرب كدولة مسئولة عن إدارة المنطقة في مجهودات التنمية، وتأمين السكان لا سيما مع تزايد وتيرة أعداد العائدين.

تقرير فريق العمل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان

استعرض التقرير التقدم المحرز باتجاه وضع مشروع اتفاقية دولية تتعلق بأنشطة شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة بالتمتع بحقوق الإنسان، حيث أوضح التقرير أن استخدام هذه الشركات كان له تأثير سلبي على حقوق الإنسان في عدة بلدان خاصة تلك التي لا يخضع فيها هذا القطاع لأي تنظيم.

ويرجع التقرير ضرورة التوصل إلى صك قانوني دولي ينظم عمل هذه الشركات في ثلاث نقاط هي: وجود ثغرة تنظيمية في أنشطة شركات الخدمات العسكرية والأمنية على الصعيد الدولي، وطبيعة هذا القطاع وكذا الخدمات التي يقدمها، حيث لا ينبغي التعامل معها كسلع تجارية عادية لأنها خدمات لها خصوصية، وتتسم بالخطورة، وهو ما يستدعي وضع معايير وآليات رقابة دولية عليها، ويتعلق الثالث بأن موظفي الشركات الأمنية والعسكرية يقعون في خانة "المناطق الرمادية للقانون الدولي الإنساني" حيث لا يمكن اعتبارهم مرتزقة وفقاً للتعريف الوارد في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ولا وفقاً للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم الصادرة عام ١٩٨٩، كما لا يمكن أن يتم التعامل معهم بوصفهم أسرى وفقاً لاتفاقيات جنيف في حال اعتقالهم، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى ضرورة وجود اتفاق دولي ينظم عمل هذه الشركات مع كافة الأطراف المعنية.

وأرجع التقرير إفلات مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان من بين العاملين في هذه الشركات من المساءلة، إلى تداخل حدود المسئولية بين هذه الشركات والدول سواء كانت الدول الأم أو الدول المتعاقدة أو الدول التي تجري فيها العمليات، وهو ما يؤدي إلى عدم معرفة هوية القيادة وتسلسلها بين تلك الشركات وعملائها.

وأشار التقرير إلى أن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على القطاع العسكري والأمني الخاص في تنفيذ عملياتها العسكرية في كافة أنحاء العالم، وأن أفغانستان والعراق هما أكبر مسرح لعمليات هذه الشركات، حيث تشكل قوات القطاع الخاص قرابة نصف مجموع القوات الأمريكية المنتشرة في أفغانستان والعراق.

ويبين التقرير نقص وغموض المعلومات المتعلقة بنطاق ونوع العقود التي تبرمها حكومة الولايات المتحدة مع شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، كما يبين تفاقم انعدام الشفافية عند تعاقد الشركات من الباطن مع شركات أخرى، ويصبح مبهماً تماماً عندما تتعاقد وكالات الاستخبارات مع هذه الشركات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فلسطين

ماذا بعد فشل المفاوضات؟

لم يكن فشل المفاوضات غير المباشرة ثم المباشرة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل مفاجئاً لأحد، كما لم يكن إعلان الولايات المتحدة عن فشلها في تجميد الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر مفاجئاً لأحد بعد حجم الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته وتقدمه لرئيس وزراء إسرائيل بزعم تسهيل إقناعه، ونقل ضغوطها على الجانب الفلسطيني، حتى إن منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية طالبت الإدارة الأمريكية بخصم قيمة إنشاء المستوطنات من المعونة الأمريكية المقدمة لإسرائيل.

كذلك لم يكن اختيار السلطة الفلسطينية والمجموعة العربية من بين جميع البدائل المتاحة أمامها سوى التوجه لمجلس الأمن لإدانة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي البدء من نقطة الصفر، مفاجئاً لأحد، فسياسات السلطة الفلسطينية والمجموعة العربية لم تتفاعل مع كل القرارات السابقة للشرعية الدولية على أهميتها ومكانتها، وفي المرات التي كانت مضطرة للتفاعل معها أرجأتها.

ولا يكمن الخلل هنا في قوة إسرائيل، فهي لم تستطع أن تحقق أهدافها لا في عدوانها العسكري على لبنان ٢٠٠٦ أو غزة ٢٠٠٩، ولا في قوة تحالفها مع الولايات المتحدة التي أتاحت لها المهلة تلو الأخرى لتنجز أهداف عدوانها في الحربين، لكن يبقى مكمن الخلل الحقيقي في الإرادة السياسية العربية، وفي نمط العلاقة بين البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولا نتحدث هنا حتى عن دعم الحق المشروع للشعب الفلسطيني في المقاومة، فكل المطلوب منها في مقدورها، وهو أن تتقيد بقراراتها السابقة وقد يكون من بينها:

أولاً: إعادة الاعتبار للشرعية الدولية وعدم المساهمة في خداع البصر حول المفاوضات، فطالما ظلت هذه المفاوضات العبثية قائمة، فلن نحصل من دول العالم على أفضل مما حصلنا عليه من اجتماع الدول السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الذي دام في آخر انعقاد له خمس عشرة دقيقة بزعم إتاحته الفرصة لمفاوضات السلام.

ثانيها: هو جعل الاحتلال أكثر كلفة بدلاً من كونه مصدر تربح إسرائيلي، بوقف التنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل، والكف عن الهدايا المجانية التي تقدمها لها بتجميد القرارات الدولية التي تسائلها عن جرائم الحرب التي ارتكبتها، والكف عن مسايرة الموقف الدولي في المشاركة في حصار الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وشن حملة دبلوماسية قوية للاعتراف بالدولة الفلسطينية على غرار ما بادرت به بعض دول أمريكا اللاتينية، ووقف التطبيع مع إسرائيل وإحياء المقاطعة العربية.

ثالثاً: الكف عن اختزال العالم في الإدارة الأمريكية، ففي العالم قوى تبغض العنصرية، وتطالب بمعاقبة إسرائيل وملاحقة جرائمها، وللعالم مصالح كبيرة لدينا، وعليه أن يتعلم أن المصالح التي تنمو هي المصالح المتبادلة.

ولا يجادل أحد بأننا إذا انتظرنا نتائج ذلك التحرك فلن نجد ما نتفاوض عليه السلطة مع إسرائيل، فمع المفاوضات استمر الاستيطان ونما على نحو غير مسبوق، ومع استمراره استكملت إسرائيل بناء جدار الفصل العنصري أو تكاد، وأصبحت القدس المحاصرة قاب قوسين أو أدنى من التهويد.

المشهد السياسي العراقي في ضوء تشكيل الحكومة العراقية

يعكس تشكيل الحكومة العراقية بعد تسعة شهور من الجدل السياسي والمفاوضات بين القوى السياسية العراقية، ودون شغل أهم وزارتين فيها وهما الدفاع والأمن الوطني، حجم المأزق السياسي الذي يهيمن على العملية السياسية العراقية، كما تعكس طبيعة تشكيل الحكومة التي تعد أضخم حكومة منذ الانتداب البريطاني الترضيات السياسية أكثر مما تعكس احتياجات إدارة الدولة، وتؤثر مجمل هذه العوامل على فاعلية الحكومة وديمومتها.

ورغم نجاح المالكي في فرض برنامجه السياسي فقد فرض التوازن السياسي بين أطراف العملية السياسية توافقات أثرت على مراكز هذه القوى ونفوذها على الساحة، فوضعت القوى الكردية في مركز العامل المرجح بين القوى السياسية العراقية، وأعادت تيار الصدر إلى الحياة السياسية العراقية، وأضعفت المجلس الأعلى الإسلامي، فيما استمر تهميش المكون السني في المجتمع العراقي.

كذلك يعكس استمرار العمليات العسكرية ضد القوات الأمنية العراقية قبل وأثناء وبعد تشكيل الحكومة العراقية استمرار المأزق الأمني الذي تعانيه الحكومة العراقية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد واكب تشكيل الحكومة شبكة من الضغوط الإقليمية والدولية لتمرير الصفقة النهائية كان التوافق الإيراني الأمريكي- رغم كل الخلافات العالقة بينهما- حول تشكيل حكومة تتمتع بقدر من الاستقرار في ضوء التسليم الأمريكي بقدرة إيران على إجهاض استمرار أي حكومة لا توافق عليها، هو العامل الأكثر حسماً في تشكيل الحكومة.

من ناحية أخرى أصدر مجلس الأمن الدولي في ١٥ ديسمبر/كانون أول ثلاثة قرارات هي : ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، تنهي القيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وإنتاج الطاقة المدنية النووية وبرنامج النفط مقابل الغذاء، وتلغي وضع عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق بعد ٣٠ يونيو/ حزيران المقبل، على أن يتم العراق التزاماته في صندوق العويضات لضحايا غزو الكويت من خلال آلية ثنائية بين البلدين.

وهكذا ظل المشهد العراقي الراهن لا يختلف كثيراً عن المشهد السائد منذ الاحتلال، فتركيبة الحكومة الحالية تعكس هيمنة القوى الإقليمية والدولية، واستمرار حالة اللا توافق بين القوى السياسية، كذلك لم تحسم تصريحات رئيس الوزراء المالكي للصحافة الأمريكية في أول حديث له بعد تشكيل الحكومة قضية الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد نهاية ٢٠١١ إذ أشار إلى أنها سوف تخضع للتفاوض في سياق الاتفاق الأمني المبرم بينهما.

الإمارات
تعديل نظام نقل الكفالة

بعد ٣٠ عامًا من تطبيقه تعرض خلالها لكثير من الانتقادات في سوق العمل، ألغت الإمارات العربية المتحدة نظام نقل الكفالة الذي كان يحظر على العامل في القطاع الخاص الانتقال من شركة إلى أخرى دون الحصول على موافقة صاحب العمل الأصلي، فيما يراه البعض مقدمة لإلغاء نظام الكفيل بشكل كامل في دولة الإمارات.

وأوجب القرار منح التصريح الجديد للعامل بعد انتهاء علاقة عمله مع صاحب العمل للانتقال من منشأة إلى أخرى دون التقيد بمدة الأشهر الستة التي تحسب من تاريخ إلغاء بطاقة العمل.

وأشار وزير العمل الإماراتي "صقر الغباشي" إلى أن الإجراءات الجديدة استندت في مجملها إلى السعي نحو إيجاد المزيد من المرونة في سوق العمل والتوازن في العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل التي تنتهي بانتهاء العقد المبرم بينهما أو بطلب أي من الطرفين بما لا يتناقض مع بنود التعاقد التي تستظل بمظلة قانون العمل، وهو ما ينعكس إيجابا على استقرار السوق.

لكن التسهيلات الجديدة فقد جاءت مشروطة، فلا بد من انتهاء العلاقة بين طرفي العمل بالاتفاق، إضافة إلى أن يكون العامل قد أمضى سنتين على الأقل لدى صاحب العمل، وهي مدة الصلاحية الجديدة لبطاقة العمل التي ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من العام المقبل أيضا.

ويقصر حق وزارة العمل منح تصريح عمل للعامل دون اشتراط مضى مدة سنتين على الأقل لدى صاحب العمل وأن يكون التحاقه بعمله الجديد في المستوى المهاري الأول أو الثاني أو الثالث بعد استيفاء شروط الالتحاق بأحد هذه المستويات طبقا لقواعد المعمول بها لدى الوزارة وألا تتدخل وزارة العمل في العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل إلا في حال تبين لها وجود إخلال في الالتزامات الواردة في العقد المبرم بينهما، وذلك بإتاحة المجال أمام العامل للانتقال إلى صاحب عمل آخر بعد استيفاء الشروط الموضوعة.

مصر
الانتخابات النيابية: ضربة قاصمة لمشروع الإصلاح الوطني

أجريت في مصر انتخابات مجلس الشعب (الغرفة الرئيسة في البرلمان) في ٢٨ نوفمبر/تشرين ثان، وجولة الإعادة في ٥ ديسمبر/كانون أول، وشارك في الانتخابات أكثر من ٥٣٠٠ مرشح على مقاعد المجلس الأساسية البالغة ٤٤٤ مقعداً، وعلى ٦٤ مقعداً إضافياً جرى تخصيصها للمرأة للدورتين البرلمانيين بين ٢٠١٠ و٢٠٢٠.

وقد أجريت الانتخابات في أجواء شحن سياسي مكثف، وبمشاركة مختلف الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين – غير المرخص لها – وشهدت فترة الحملات الانتخابية ومجريات التصويت انتهاكات كبيرة وصدامات واسعة، رفعت وتيرة الانتقادات لأداء الحكومة واللجنة العليا للانتخابات.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقائع ومتابعات

لم تكن نتائج **الجولة الأولى** التي استأثر فيها الحزب الحاكم بـ ٢١٧ مقعدًا من ٢٢٥ مقعدا، مفاجئة حيث جرت في سياق ترتيبات تشريعية وأمنية وسياسية وإدارية لا تفضي إلا لمثلها، حيث أجريت في ظل قانون الطوارئ، وانحياز لنظام الانتخاب الفردي الذي عارضته التيارات السياسية الأخرى، وبدلت الرقابة القضائية بلجنة عليا للانتخابات لم يتح لها الوقت لاكتساب الخبرة، أو الإمكانيات الفنية لإدارة الانتخاب على نحو مستقل، وتم اختيار قضاة اللجنة العامة دون الرجوع للمجلس الأعلى للقضاء.

وفي نتائج هذه الجولة حازت المعارضة ٥ مقاعد فقط، ذهب اثنان منها لحزب الوفد، وتوزعت الثلاثة الأخرى بين أحزاب التجمع والغد والعدالة الاجتماعية، وأُقصى تياران سياسيان رئيسيان: هما التياران الإسلامي والقومي، ولم تُسد الثغرة المتعلقة بتمثيل الأقباط، وجُيرت جميع مقاعد المرأة لصالح الحزب الوطني الحاكم، مما قوض التعددية السياسية، ولم تترك مجريات الجولة الأولى مجالاً لتصحيح هذه الاختلالات الجسيمة في جولة الإعادة، حيث كان الحزب الوطني ينافس نفسه في معظم دوائرها.

وبينما قالت اللجنة العليا للانتخابات، إن نسبة الإقبال قاربت ٣٥% في أقصى حالاتها، قال المراقبون إنها لم تتجاوز ١٥% في أقصى تقدير.

وتجاهلت اللجنة العليا للانتخابات العديد من الأحكام القضائية الصادرة لصالح بعض المرشحين بشأن عدم قبول ترشيحهم، أو تلك الصادرة بعدم قبول أوراق مرشحين آخرين أو تعديل الصفة التي تقدم بها المرشح، أو وقف الانتخابات لبعض المطاعن الجوهرية، ولم ينفذ منها سوى ١٥ حكماً من بين نحو ١٣٠٠ حكم.

بينما رفضت الحكومة الرقابة الدولية منذ البداية، فقد عرقلت اللجان العليا للانتخابات دور المجتمع المدني في رقابتها حيث منحت التراخيص اللازمة بمراقبة الانتخابات في وقت متأخر جداً أفضى عملياً لعدم تمكن المنظمات من توزيع ونشر بعض مراقبيها، كمنا عرقل رؤساء اللجان ورجال الشرطة مهام المراقبين، جنباً إلى جنب مع مندوبي المرشحين ووكلائهم. باستثناء مندوبي مرشحي الحزب الحاكم أو المرشحين المستقلين.

كذلك أجرى التصويت بقواعد تمييزية، حيث أغلقت لجان أو أوقف التصويت فيها لبضع ساعات لعرقلة منافسي الحزب الحاكم الذي واستخدام مرشحوه وبعض المستقلين الموارد المملوكة للدولة في تسهيل حشد أنصارهم، وانتهاك سرية التصويت.

واستخدم العديد من المرشحين الرشاوى لشراء أصوات الناخبين.

أخذت الشكاوى المتعلقة بالتدخل المباشر في الاقتراع أشكالاً متعددة عبرت عنها شكاوى مرشحين، وناخبين، وقضاة، وتقارير مراقبين، وتضمنت منع بعض الناخبين من التصويت بواسطة الأمن أو بواسطة بعض أنصار المرشحين، وتسويد بطاقات الاقتراع، وحرق صناديق اقتراع لطمس النتائج واعتقال أحد مرشح لبعض الوقت والاعتداء على آخر.

ولم تتدخل اللجنة لحماية للانتخابات لحماية القضاة الذين شكوا من تعرضهم لضغوط شديدة للتغاضي عن عمليات التزوير خلال إجراءات.

وجرى رصد أعمال عنف و"بلطجة" واسعة النطاق في ١٣ محافظة بين الأمن والناخبين وأنصار مرشحين، وخاصة مرشحي الإخوان المسلمين.

وبلغ عدد الوفيات خلال العملية الانتخابية ٧ أشخاص، من بينهم اثنان، أفادت مصادر رسمية أن وفاتهم طبيعية. وقد أسفرت أعمال الشغب عن اعتقال المئات، كما قرر النائب العام توقيف ٩٢ شخصًا بتهم إثارة العنف والشغب في عدة محافظات بعد البدء في إعلان النتائج الأولية.

وامتدت أعمال القمع إلى الصحفيين والإعلاميين والمدونين. ورصد مراقبو الانتخابات القبض على صحفيين وخطف صحفيين آخرين والاستيلاء على الكاميرات الخاصة بهم، واحتجاز مراسلين لمواقع إلكترونية، وحجب عدد منها.

واتهم الحزب الحاكم فضائيات الحرة والجزيرة وبي بي سي العربية بعدم الحيدة المهنية، واتهم الأخيرة بنشر أخبار كاذبة ثبت صحتها.

في وقائع **الجولة الثانية** التي تنافس فيها ٥٦٦ مرشحاً منهم (٣٨٣) مرشحًا للحزب الوطني، و(١٤٠) مرشحًا مستقلاً معظمهم على مبادئه، و(٢٧) مرشحًا للإخوان المسلمين، و(٩) مرشحين لحزب الوفد و(٦) مرشحين لحزب التجمع، ومرشحًا واحداً لحزب السلام الجمهوري

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للتنافس على (٢٨٣ مقعدًا).

ورغم تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتقارير المنظمات غير الحكومية والإعلام حول الجولة الأولى، فلم يجر تصويب مسار الجولة الثانية، بل وتبنى الخطاب السياسي للحكومة والحزب الحاكم التهوين من هذه الانتهاكات، وتبريرها.

وكان بديهياً أن تشهد انتخابات الجولة الثانية نفس النمط من الانتهاكات الجولة الأولى، فلم تُجر في أجواء حرة بما يكفي، ولم تلب معايير النزاهة.

وشهدت **ظاهرتين بارزتين**: **الأولى**: انسحاب حزب الوفد المعارض الذي كان له أكبر عدد من المرشحين في الجولة الثانية (٩ مرشحين)، وجماعة الإخوان المسلمين - غير المرخص لها- والتي كان لها أكبر عدد من المرشحين في جولة الإعادة بعد الحزب الوطني (٢٧ مرشحا)، و**الثانية**: تجاهل اللجنة العليا للانتخابات للعديد من الأحكام القضائية الصادرة عن مجلس الدولة بوقف الانتخابات أو وقف إعلان النتائج في عدد من الدوائر لمطاعن انتخابية وإجرائية، فضلا عن عدم تنفيذ الأحكام القضائية ببطلان أو وقف الانتخابات في العديد من الدوائر الانتخابية.

وقد جاءت نتائجها- امتداداً للجولة الأولى- بالهيمنة المطلقة للحزب الوطني والمستقلين الموالين له، على نحو يجعل مجلس الشعب بمثابة هيئة برلمانية للحزب الوطني الحاكم.

وأفضت إلى تكريس مجلس بهيمنة فريق سياسي واحد وبلا تعددية سياسية واجتماعية، على نحو يقوض دوره الرقابي، ويضعف دوره التشريعي، كما يحدد خريطة ضيقة لاستحقاق الانتخابات الرئاسية.

غير أن أخطر ما شهدته هذه الانتخابات من انتهاكات هو إهدار الأحكام القضائية النافذة وانتهاك سيادة حكم القانون، إذ استمرت اللجنة العليا للانتخابات في تجاهل الأحكام القضائية التي أبطلت إعلان نتائج انتخابات الجولة الأولى" وأوقفت إجراء الانتخابات في الجولة الثانية" وتقدر المصادر القضائية عدد الدوائر الانتخابية التي صدرت أحكام ببطلان الانتخابات فيها بـ (٩٢ دائرة) من ٢٢٢ دائرة انتخابية و٣٢ دائرة مخصصة "لكوتة المرأة"، مما يعنى بطلان عضوية ١٨٤ نائبا على الأقل، يشكلون ما نسبته ٣٦% من نواب مجلس الشعب.

وقللت اللجنة العليا للانتخابات من أثر هذه الأحكام وقابليتها للتنفيذ، واعتبرت أن الاستشكال في تنفيذها "أمام محاكم مدنية غير مختصة" يوقف أثرها، وهو ما دعا المحكمة الإدارية العليا إلى أن تؤكد بشدة "أن مجلس الدولة يظل هو المختص بنظر الطعون المقامة بشأن قرارات إعلان النتيجة دون مجلس الشعب، لأن الأخير لا ينعقد له اختصاص إلا بالنسبة للطعون الانتخابية المتعلقة بنتائج الانتخابات التي تجرى، وفق صحيح حكم القانون، والتي تعلقت إرادة الناخبين بها .. وبالنسبة للطعون الخاصة بنتائج الانتخابات التي أجريت دون مراعاة للأحكام الصادرة من مجلس الدولة، فلا يكون هناك مجال لاتصال مجلس الشعب بها، لأن خروج اللجنة العليا للانتخابات عن حجية تلك الأحكام وعدم تنفيذها رغم صدورها قبل التاريخ المحدد للانتخابات ينعدم معه كل مركز قانوني نشأ بعد ذلك، ويكون تكوين المجلس عندئذ مشوباً بشبهة البطلان".

وتعبر المنظمة عن أسفها الشديد لعدم التزام بالأحكام القضائية النافذة، خاصة وأن المحكمة الدستورية العليا سبق أن تكفلت ببيان الطبيعة القانونية الملزمة لأحكام مجلس الدولة وأثر إقامة استشكال عليها أمام محاكم مدنية غير مختصة، وبيانها "أنها والعدم سواء".

وترى المنظمة أن إعلان النتائج الانتخابية بالمخالفة لهذه الأحكام يشوب تشكيل المجلس بالبطلان، كما تعرب المنظمة عن دهشتها لكيفية إقامة المرشحين لاستشكالات أمام "محاكم مدنية غير مختصة" في غير أوقات العمل الرسمية بهذه المحاكم.

الكويت

الاعتداء على النواب : اعتداء على الحريات الدستورية والديمقراطية

أثار اعتداء الشرطة على نواب برلمانيين ومثقفين لفض تجمع سياسي سلمي في ديوانية النائب جمعان الحربش في ٨ ديسمبر ٢٠١٠ قلقاً شديداً لدى المنظمة العربية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الحقوقية العربية والدولية، إذ لم يقتصر على انتهاك الحق في التجمع السلمي الذي يكفله الدستور الكويتي فحسب بل امتد إلى الاعتداء على نواب وأكاديميين تعرضوا للضرب المبرح من جانب رجال الأمن الذين أحاطوا بالمكان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كله، كما أنه ينزل ضربة قاصمة للتجربة الديمقراطية الكويتية التي طالما اعتز بها المجتمع الكويتي.

وقد تابعت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان هذه الأحداث وتداعياتها عبر سلسلة بيانات عبرت فيها عن أسفها لما آلت إليه الأوضاع السياسية في البلاد من استقطاب وإثارة دون مبررات موضوعية، وأسفها للأحداث والمواجهات التي جرت في ديوان النائب "جمعان الحربش". وأكدت على أهمية كفالة حرية التعبير التي يكفلها دستور البلاد. وبينت أن أحكام الضرورة اللازمة لحماية النظام العام لا يجوز الاستناد لها مادام الأمن العام غير مهدد أو لا يتجاوز إمكانات قوات الأمن العام. ودعت مجلس الأمة ومجلس الوزراء إلى إصدار تشريع يحدد آليات تطبيق قانون التجمعات بشكل يحقق الأمن ويكفل حقوق المواطنين في التجمع. كما دعت كل من منظمي هذه الاجتماعات من نواب وغيرهم إلى عدم إيجاد المبرر للسلطة لاستخدام القوة ضدهم. كما دعت كافة الأطراف، لتكريس القيم والمفاهيم الديمقراطية واتباع الأساليب السلمية في التعبير عن وجهات النظر واستخدام المؤسسات الدستورية لمعالجة كافة الخلافات.

وفي بيان لاحق لها انتقدت الجمعية اعتقال الدكتور عبيد الوسمي، أستاذ القانون في جامعة الكويت، بعد انتزاعه من داخل ديوانية النائب جمعان الحربش، وضربه ضرباً مبرحاً. كما أكدت أنه من غير المقبول مطلقاً أن يتم استخدام العنف الجسدي في مواجهة التعبير عن الرأي.

وطالبت النائب العام بإطلاق سراحه حتى تتم محاكمة والتأكد من تمتعه بكامل حقوقه القانونية وعدم تعريضه لأي أذى.

وأوفدت الجمعية الكويتية في ٢٦ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٠ كل من أمين سر الجمعية عامر ذياب التميمي وعضو الهيئة الإدارية مظفر عبد الله راشد لزيارة د.عبيد الوسمي في السجن المركزي حيث يقضي مدة الحجز الاحتياطي.

وقد أبدى د. الوسمي اعتراضه على أسباب حجزه، ورأى أنها لا تتسق مع مبادئ الدستور والقوانين الكويتية. كما ذكر أن ضباط الأمن قيدوه من يديه أثناء نقله من إدارة أمن الدولة إلى السجن المركزي وامتعاضه من وجوده مع محكومين عليهم في قضايا متفجرات وزعزعة أمن البلاد.

وقد أثنى د. الوسمي على تعامل طاقم السجن المركزي معه منذ قدومه، والرعاية الصحية التي تلقها من إدارة السجن حينما شعر بضيق تنفس.

وقد طالبت الجمعية وزارة الداخلية بصفتها راعية للمؤسسات الإصلاحية مواءمة بعض بنود قانون تنظيم السجون غير المطبقة مع وضع السجن المركزي الحالي وخاصة في المسائل اللوجستية والأساسية للإنسان.

.. الجمعية الكويتية تضع برنامجا لإصلاح حقوق الإنسان في البلاد

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر/كانون أول قدمت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان رؤيتها الخاصة لمعالجة أهم القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على الساحة الكويتية من خلال وضع خريطة طريق لأحدث تقدم نوعي لسجل حقوق الإنسان في الكويت، وتعهدت ببذل ما في وسعها لإثارة الموضوعات الواردة في البرنامج مع الجهات المعنية بشكل مستمر.

١. **العمالة الوافدة** : دعت الجمعية إلى تخصيص جهة مستقلة ترعى شئونها، وإنشاء محكمة عمالية تعنى بمشاكلها، وتثقيف العمالة بقوانين البلاد، والإسراع في إنجاز مشروع المدن العمالية، كما دعت إلى سرعة إيجاد حل بديل لنظام الكفيل الذي يسيء لسمعة الدولة في المحافل الدولية، ومعالجة ظاهرة التأخير في دفع أجور ورواتب العمال.

٢. **العمالة المنزلية**: أوضحت الجمعية أن إدارة العمالة المنزلية بوزارة الداخلية، محدودة الصلاحية ولا يتناسب مع حجم المسئولية الملقاة على عاتقها، كما أن عدم وجود قانون منفصل لهذه الشريحة يعد عائقًا يحول دون رعاية شئونها، فضلاً عن ضعف الجهود المبذولة باتجاه تعريفهم بقوانين البلاد وعادتها وتقاليدها، مما يولد مشاكل مستمرة بين أفراد هذه الفئة والكفلاء وسفارات الدول المصدرة للعمالة المنزلية. ودعت الجمعية إلى الإسراع بإصدار قانون خاص بالعمالة المنزلية، وآخر يهدف إلى مكافحة الاتجار بالبشر لتوفير حماية أفضل لهذه الفئة من العمالة.

٣. **السجون**: دعت الجمعية إلى تلافي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشاكل التي تعاني منها مراكز الإيقاف المؤقت والسجون ومنها عدم تناسب الكادر الطبي المقيم في السجن المركزي مع تزايد أعداد السجناء، والاهتمام بموضوع عدم خلط فئات السجناء وضرورة تقسيمهم بحسب الأعمار ونوعية الجرائم، والمشكلات التي تتعلق بسلامة إجراءات التفتيش لكشف الممنوعات وضرورة الاهتمام الرعاية الاجتماعية والتثقيف للسجناء، وعدم تجاوز القانون في المسائل التأديبية، ودعت للإسراع في إنجاز مشروع الخلوة الشرعية، وتأمين الوظائف اللائقة لبعض فئات المحكوم عليهم بالسجن بعد الإفراج عنهم.

٤. **قانون المرئي والمسموع وقانون المطبوعات والنشر**: رغم أن القانونين الحاليين قد جاءا بتطور ملحوظ، إلا أن مثالب عديدة لا تزال عالقة وعلى رأسها المبالغة في الغرامات المالية واستمرار العدد الكبير من المحظورات، فضلاً عن طابعها المبهم وقابلتها للتأويل، وترى الجمعية أن عدم تعديل بعض بنود القانونين وخاصة فيما يتعلق بسجن الكتاب وأهل الرأي أدخل البلاد في نفق جديد ولد لديها سجناء رأي.

٥. **عديمو الجنسية**: ثمنت الجمعية نقل ملف عديمي الجنسية من وزراء الداخلية إلى الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية – أي من جهة عسكرية أمنية إلى جهة مدنية تنموية- وكذا بوعد رئيس مجلس الوزراء بإنهاء هذا الملف خلال خمس سنوات، وترى الجمعية أن خطوات الحل يجب أن تفعَّل بفصل مسألة التجنيس عن الاحتياجات المدنية والاجتماعية والإنسانية لأبناء هذه الفئة، كما ترى أن الحكومة ومجلس الأمة مقصران في تفعيل مشروع سابق يوجب تجنيس ما لا يقل عن ٢٠٠٠ شخص سنوياً، ودعت للانضمام الكويت إلى الاتفاقيتين الدوليتين المعنيين.

٦. **العملية السياسية**: دعت الجمعية إلى تعزيز مجريات العملية السياسية، بعدة إجراءات يأتي في مقدمتها إشهار الأحزاب بقوة القانون، ونقل إدارة العملية الانتخابية إلى مفوضية أو هيئة عليا لهذا الغرض، ودعم مؤسسات المجتمع المدني وتعديل الدوائر الانتخابية بشكل يحقق تمثيلاً أكثر عدالة، وترسيخ قيم المواطنة وتفعل مواد الدستور المتعلقة منها بالحريات والحقوق العامة.

٧. **دعم المرأة**: أثنت الجمعية على التطورات القانونية التي مكنت النساء من المشاركة في البرلمان، لكن انتقدت الأوضاع التمييزية الموجودة في القوانين والتشريعات والتي لا تزال تؤخر مشاركتها في العملية التنموية الشاملة، ومنها قانون الخدمة المدنية، وقانون بنك التسليف والادخار والتحيز في المناصب القيادية للرجال، وضعف برامج دعم وتدريب المرأة في القطاع الخاص وأوضاع أبناء الكويتية المتزوجة غير كويتي التي تحرمهم من الكثير من الحقوق.

٨. **تقوية دور السلطة القضائية**: ذكرت الجمعية أن القانون يتضمن نصوصًا تحجب حق الأفراد في عرض خصومتهم أمام القضاء مثل المنازعات التي تتعلق بالجنسية وإقامة الأجانب وتراخيص دور العبادة، إضافة إلى أن قرارات الحجز التحفظي والحبس الاحتياطي التي تتخذها الشرطة وجهات التحقيق تتم دون رقابة قضائية ومدتها طويلة، كما أن قرار الحبس المعجل غير واجب التسبيب، كذلك لا تتسق ممارسات السلطة التنفيذية في تسيير العمل الإداري في مرفق القضاء مع وجوب توفير أقصي درجات الاستقلال للسلطة القضائية، فضلا عن خلو النظام القانوني من آلية واضحة لمخاصمات القضاة بما يخل بحق التقاضي من جهة، ويحرم القضاء من جهة أخرى من آلية مهمة للمراجعة. وعدم استناد القضاة إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان من الناحية العملية مع أنها قانون كويتي بعد التصديق عليها. وهو أمر يتطلب توفير مران مهني أكثر للتعامل مع القوانين الوطنية ذات الصياغة الدولية.

٩. **الحريات الدينية**: دعت الجمعية المؤسسات الحكومية لتطبيق روح الدستور والالتزام بمواده التي تؤكد على حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، واقترحت تذليل العقبات الموجودة بأن تقوم الدولة بتخصيص أراض لمثل هذا الغرض وبشكل مسبق من قبل جهاز البلدية حتى يتم تجنب عملية التصويت على الطلبات الخاصة بإقامة دور العبادة قبل تخصيص الأرض وبشكل فردي يوقع الدولة في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حرج دولي ويظهرها بمظهر الرافض للاهتمام بأتباع الديانات المختلفة، وترى الجمعية كذلك أن منع قانون المحكمة الإدارية إقامة الدعاوى القضائية في مسائل دور العبادة يجب أن يتم إلغاؤه.

تونس
المنظمة تستنكر التعامل الأمني مع الاحتجاجات الاجتماعية في المدن التونسية

تابعت المنظمة ببالغ القلق نشأة ومسار الحركة الاحتجاجية الاجتماعية في تونس، بدءاً من دلالتها على الإحباط الذي جسده إحراق شاب لنفسه للخروج من مأزق البطالة، وحرمانه من مصدر رزقه، ومرورًا بالتجاوب واسع المدى والذي تخطى محافظة سيدي بوزيد إلى أكثر من عشر مدن في بضعة أيام، وانتهاء بالممارسات الأمنية التي أفضت إلى مقتل شاب وجرح آخرين واعتقال العديد من المحتجين.

فمنذ ١٨ ديسمبر/كانون أول تشهد تونس موجة غير مسبوقة من الاحتجاجات الاجتماعية احتجاجًا على الأوضاع المعيشية المتردية وتفشي البطالة والتهميش، وتطالب بالحق في العمل والتنمية، والتحقيق في أسباب إقدام الشباب على الانتحار، وقد بدأت هذه الحركة القبلية عفوية وسلمية، واستمرت على قاعدة المطالب الاجتماعية، لكن واجهتها قوات الأمن بإجراءات قمعية عنيفة، استخدمت خلالها الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين، مما أدى لوفاة شخص وجرح عشرات واندلاع أعمال عنف وتكسير واجهات محلات وسيارات.

ورغم الوعد الرئاسي بإطلاق دفعة أولى من المشاريع بقيمة ١٥ مليون دولار لخلق مزيد من الوظائف استمرت الاحتجاجات، وانتقلت إلى مدن عديدة بينها تونس العاصمة وصفاقس والقيروان وسوسة ومدنين وبنزرت والقيروان وقفصة والكاف وباجة وقبلي، تضامناً مع المحتجين في سيدي بوزيد، وتأكيدًا على مطالبهم، وأضافت إليها المطالبة بإطلاق سراح المحتجزين، وشهدت تلك التظاهرات اعتقال العديد من الأشخاص بينهم محامون وصحفيون ونشطاء سياسيون.

وعبرت الحكومة عن استغرابها من التشكيك في مسيرة التنمية في المنطقة، واتهمت أطرافًا بالاستغلال السياسي للحادث، ومن جانبه أعرب الرئيس التونسي عن تفهمه للأسباب التي أدت إلى الاحتجاج، ولكنه اتهم أطرافاً سياسية وإعلامية بتوظيف الاحتجاجات وتضخيم أبعادها، وشدد على أن لجوء "أقلية من المتطرفين والمحرضين والمأجورين" ضد مصالح البلاد إلى العنف والشغب في الشارع كوسيلة للتعبير أمر مرفوض، وأن القانون سيطبق بكل حزم. وانتقد مجلس النواب تغطية قناة الجزيرة للاحتجاجات، معتبرًا أن التغطية تسعى لتشويه سمعة البلاد والتضليل بهدف بث الفوضى والفتنة. كما منعت السلطات إصدار جريدتي الطريق الجديد التابعة لحركة التجديد والموقف التابعة للحزب الديمقراطي التقدمي، وعبرت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عن عميق استيائها من التعتيم خاصة في وسائل الإعلام العامة، والذي أفسح المجال للتأويل في غياب معلومات دقيقة ونقل موضوعي لما يجري.

ووجهت قوي سياسية ونقابية انتقادات لتعامل السلطة مع الاحتجاجات في سيدي بوزيد منذ بداية الاحتجاجات بالتعتيم الإعلامي وتجاهل الأحداث وفرض حصار على المدينة واستخدام العنف ضد المتظاهرين، وشككت في الأرقام التي تقدمها السلطة بشأن البطالة في المحافظة والذي يتجاوز المعدل العام للبطالة في البلاد، حيث تعاني مناطق وسط وجنوب تونس من التهميش ونسب بطالة عالية.

وأصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بياناً في ٢٦ ديسمبر/كانون أول استنكرت فيه: "التطورات الخطيرة للأحداث، وخاصة استعمال الرصاص الحي من طرف أعوان الأمن ضد المدنيين، ومقتل شاب وإصابة آخرين وما تلاه من مداهمات منازل وحرق متاجر وإيقاف مواطنين، في ظل مواصلة السلطة رفض التحاور مع اللجنة الممثلة للمجتمع المدني، وهو الحوار الذي لو انطلق لكان من شأنه تنفيس الاحتقان ووضع الأمور في طريق المعالجة والابتعاد عن المعالجات الأمنية. كما أدانت منع وفدها بعضويه "الناجي مرزوق" و"ثور الدين فلاح" من مواصلة طريقهما إلى سيدي بوزيد للتحقيق فيما حدث في خرق للحق في التنقل. واستنكرت الممارسات والإجراءات المنافية للقانون والتي تنتهك الحقوق الأساسية، وطالبت بوضع حد لها،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وذكّـرت بـضرورة معالجـة القـضايا الاجتماعية وخصوصًا الحق فـي الـشغل والعدالة بين الجهات في الانتفاع بالتنمية بطرق سلمية، وعبر حوار جدي ومسئول بين جميع الأطراف، ولفتت النظر إلى أن استعمال الرصاص الحي ضـد المـدنيين يعتبر جريمة خطيرة وانتهاكًا للحـق فـي الحياة لا يمكن تبريره أو السكوت عنـه، مما يستوجب فتح تحقيق جـدي ومـستقل لتحديد المـسئوليات وإحالـة مـن تثبـت مشاركتهم في ذلك أمراً وتنفيذاً." وأصدرت بياناً تالياً فـي ٢٨ ديـسمبر/كـانون أول طالبت فيه بإطلاق سراح المحاميين "عبـد الرءوف العيادي" و"شكري بلعيـد" فـوراً باعتبار أن إيقافهما يعد تعديًا على المحاماة وتصعيدا خطيرًا في معالجة الأوضاع.

ماذا بعد مؤتمر كانكون

اختتم مؤتمر تغير المنـاخ الـذي عقـد بمدينة كانكون بالمكسيك خلال الفترة مـن ٢٩نوفمبر – ١١ ديسمبر، بمشاركة ١٩٤ بلداً، باتفاق إنقاذي، وتوصيات ووعـود لا ترقى إلى مستوى ما يعانيه العالم نتيجـة الكوارث الطبيعية التـي تلحـق بكوكـب الأرض .

ونتجت هذه النهاية في اختتام لقاء كانت أهدافه متواضعة، متأثرة بخيبة أمل كبيرة لفشل قمة كوبنهاجن قبـل عـام، ويـرى المـشاركون أن البيـان الختـامي الـذي استغرق إعداده سبع ساعات لا يعد وثيقة مثالية لمعالجة التغيـرات المناخيـة، إلا أنهم اعتبـروها أساسا لاتخاذ المزيد مـن الخطوات في المؤتمر القادم الذي سيعقد في- دربان - بجنوب إفريقيا ٢٠١١. فقد تم ترحيل المسائل المهمة إلـى المـؤتمر القادم مثل مستقبل العمل ببرتوكول كيوتو، وهو البـرتوكول الوحيد الملـزم قانونيـا حـول المناخ، فقد طالبت الدول النامية بفترة التزام ثانية ولكن الـدول الغنيـة ترفض التمديد بالعمل به، وترك مـستقبله غير واضح، مما أضعف الاتفـاق بـشكل كبير.

ويذكر أن الميزة الرئيسة للـنص أنـه كرس نقاطاً عدة من الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه سـابقًا فـي كوبنهـاجن، ورتبها في شكل دقيق وعملـي. ويؤكـد النص مجددًا ضرورة الإبقاء على ارتفـاع درجات حـرارة الأرض عنـد درجتـين مئويتين، داعيًا الأطـراف إلـى التحـرك بسرعة لتحقيق هذا الهدف. ووعدت الدول الغنية بتخصيص مائة مليار دولار سـنويًا وحتى ٢٠٢٠ لمكافحة التغيـر المنـاخي للدول الفقيـرة، مـن خـلال (الـصندوق الأخضر) وأن يتولى البنك الدولي إدارتـه في مرحلة انتقالية تستمر ثلاثة أعوام، لكن بقيت تساؤلات كثيرة عن طريقـة تمويـل الصندوق بلا رد، واقترحت لجنـة تابعـة للأمم المتحدة إيجاد تمويلات بديلـة مثـل فرض رسوم على وسائل النقل والصفقات المالية، وكلها ما زالت اقتراحـات. كمـا وضع النص أسس آلية تهدف إلى الحد من انحسار الغابات الاستوائية الـذي يـؤثر على الغازات المـسببة لارتفـاع درجـة حرارة الأرض، وكذلك سبل جديدة لتبادل تكنولوجيـا الطاقـة النظيفـة (منخفـضة الكربون) إلى الدول النامية.

وحذرت المنظمات المعنية بالحفاظ على البيئة الدول من عرقلة إحراز تقدم حـول اتفاق شامل بشأن خفض غـازات الدفيئـة والوصول إلى معاهدة دولية يتم التوصـل إليها في المستقبل، حيث لم يورد جديداً في شأن الطموحات إلى خفض انبعاثات غـاز ثاني أكسيد الكربون، التي يرى الخبـراء أنها متواضعة إلى درجة لا تسمح بتحقيق هدف الحد من الإبقاء على ارتفاع الحرارة بمقدار درجتين.

السودان : (**تتمة المنشور ص ١**)

لمشروعاتها في التسوية مع الحكومـة المركزية، وبعضها لم يترك مجالاً للحدس على نحو ما عبرت عنـه قيـادات مـن حركات التمرد في دارفور.

ولا يبدو المجتمع الدولي مهموماً بهـذه الهواجس، ويكاد اهتمامـه يتركـز علـى تمرير مناسبة الاستفتاء بـسلام لإضـفاء الشرعية على الانفصال، وتأمين البترول، الذي تم ترتيب اتفاق أمني بشأنه في أبيي، أما البلدان العربية المنشغلة بـذاتها عمـا سواها فلم تبذل جهداً جـدياً لـدعم خيـار الوحدة، ولم تتبنه لدلالة إضفاء الـشرعية على مبدأ الانفصال في سياق تتصاعد فيه مطالب الانفصال في عدة بلدان عربية.

بعيداً عن البكاء على اللبن المـسكوب، والتماس المعاذير لأنفسنا بإلقاء اللوم على التآمر الخارجي، يبقى أن تستخلص البلدان العربية الدروس المستفادة، وأولها أنـه لا مجال لتأثير التآمر الخارجي دون مكـون داخلي، ولا سبيل لحل الأزمات الداخلية إلا عبر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مصر

مسح قومي لآراء المواطنين حول الفساد

أعلن مركز العقد الاجتماعي التابع لمركز دعم القرار بمجلس الوزراء نتائج "المسح القومي لآراء المواطنين حول الفساد والنظام القضائي وجودة الخدمات الحكومية في مصر" خلال ورشة عمل بالتعاون مع مركز الشفافية بوزارة الاستثمار. وأوضح المسح أن ٨٥% من المواطنين يرون أن مظاهر الفساد المختلفة موجودة في المجتمع المصري، مقابل ٨% لا يرون هذا، وأن ٧٠% يرون أن الفساد "زاد" أو "زاد جدا" في المجتمع خلال العام الماضي، و١٩% يرون أنه لم يتغير، بينما ٣% يرون أنه انخفض، و٣% يرون أنه لا يوجد فساد. وأكد ٣٠% أن موظف الحكومة هو الذي يقوم بطلب رشوة صراحة من المواطنين، بينما أشار ١٦% أن المواطن هو الذي يبادر بدفع الرشوة، في حين أشار ٤١% أن العملية معروفة مسبقاً وتتم بشكل تلقائي بين الموظف والمواطن.

وكشف أن القضاء يأتي على رأس المؤسسات التي يرى المواطنون أنها خط الدفاع الأول ضد الفساد، يليها الإعلام، ثم النائب العام، وأن الفساد أصبح ظاهرة وواقع في حياة المصريين.

وذكرت د."سحر الطويلة" مدير مركز العقد الاجتماعي والمشرفة على المسح، أن العينة تم سحبها بالاعتماد على إطار التعداد السكاني بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهي عينة طبقية عنقودية غطت كافة أنحاء الجمهورية، من خلال التوزيع الفعلي للتعداد. وأوضحت أنه تم الاستعانة بالأسئلة التي يتضمنها الاستطلاع الدولي عن الفساد، مع مراعاة اتساقها مع طبيعة المجتمع المصري.

من جانبه، طالب المستشار "أحمد رجب" مدير مركز الشفافية بوزارة الاستثمار بوضع إستراتيجية بمدة محددة لمكافحة الفساد ولتكن ٥٠ عاماً، مشيراً إلى أن مصر شهدت تقدماً في مجال مكافحة الفساد، يبدأ من عدم إنكار وجود الفساد في المؤسسات والقطاع الإداري حتى على مستوى القيادات.

المجلس القومي لحقوق الإنسان يعزز جهوده لمكافحة الفساد

وقع المجلس القومي لحقوق الإنسان في ٢٦ ديسمبر/كانون أول برتوكول للتعاون مع النيابة الإدارية من بين أهدافه تفعيل جهود مكافحة الفساد الإداري، على أن يعمل الطرفان في حدود اختصاصاتهما على تفعيل جهود الدولة في مجال مكافحة الفساد الإداري من خلال الدراسات وتقاسم الخبرات وإحالة المجلس شكاوى الإفراد الواردة إليه إلى هيئة النيابة الإدارية فيما يتعلق بوقائع يتم فحصها والتحقيق فيها.

فلسطين

مساءلة كبار المسئولين بالخارج

شرعت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في عمليات تحقيق واسعة النطاق مع عدد من المسئولين الفلسطينيين السابقين المتواجدين في دول خارجية، بعد أن حققت في قضايا فساد مع "شخصيات كبيرة" على مستوى وزراء سابقين وحاليين حول وجود مخالفات حدثت خلال عملهم. وتوعد "رفيق النتشة" رئيس هيئة مكافحة الفساد بفتح قضايا الفساد التي اقترفت في الماضي، وأعلن أن الهيئة ستلاحق الفاسدين منذ قيام الكيان الفلسطيني، مشيراً إلى أن الكيان يعني "منظمة التحرير الفلسطينية" بالإضافة إلى ملاحقة قضايا الفساد الحالية. وأوضح أن الهيئة ستستعين بجهاز الشرطة الدولية "الانتربول" لإحضار من وصفهم بـ "الفاسدين" من الخارج، وأن عملية التحقيق معهم ستجرى حتى في حال تعذر قدومهم للضفة الغربية، من خلال السفارات الفلسطينية. وطالب رئيس الهيئة ممن تورط في قضايا فساد بان يتقدم للهيئة ويعترف بفعلته حتى يضمن عدم تعرضه للعقوبة بحسب قانون الهيئة، كاشفاً عن قيام شخص بسرقة مبلغ كبير من المال بتسليم نفسه والاعتراف بذلك أمام الهيئة. وقال 'الهيئة طلبت ٥٠ مليون دولار والمبلغ بحوزتنا ولكن لم نصرف دولارا واحدا لأننا في بداية عملنا'، لافتاً إلى أن العاملين في الهيئة من نيابة عامة وموظفين لا يتعدى عددهم أصابع اليد، وأنهم في انتظار توسيع العمل.

ومن المعروف أن الرئيس "محمود عباس" شكل في ٢٦ يونيو/حزيران ٢٠١٠ هيئة مكافحة الفساد، وذلك بهدف بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتعمل الهيئة في تلقي شكاوى ووثائق تتعلق بتهم فساد، وتقوم بدراستها وإحالتها بعد الانتهاء منها إلى محكمة الفساد التي لم تشكل إلا منذ أسابيع، للنظر فيها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البحرين
المنظمة تعرب عن قلقها من مسار محاكمة المتهمين بقلب نظام الحكم دون النظر في ادعاءات تعرض المتهمين للتعذيب

أجلت المحكمة الجزائية العليا في المنامة والتي عقدت بتاريخ ١١ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٠ محاكمة المتهمين بقلب نظام الحكم إلى جلسة ٦ يناير/كانون ثان ٢٠١١ إلى حين تعيين محامين جدد، وذلك بعد انسحاب المحامين عن المتهمين اعتراضًا على رفض المحكمة طلبهم بوقف الاستماع إلى شهود الادعاء في القضية إلا بعد الانتهاء من التحقيقات الخاصة بتعرض المتهمين للتعذيب، وكانت المحكمة الجزائية العليا قد بدأت بتاريخ ٢٩ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠ محاكمة ٢٧ معارضًا من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمدونين ورجال الدين المتهمين بتدبير مؤامرة تهدف إلى تغيير نظام الحكم بوسائل غير مشروعة، حيث أعلنت السلطات البحرينية توجيه الاتهام إلى ٢٣ معارضاً، بينهم ٢١ اعتقلوا في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول ٢٠١٠ متهمين بتشكيل منظمة على خلاف القانون، وتغيير نظام الحكم بوسائل غير مشروعة، لكن أربعة متهمين إضافيين مثلوا في ٢٨ أكتوبر/تشرين أول أمام المحكمة وتم ضمهم إلى القضية، وذلك وسط إجراءات أمنية مشددة وبحضور مراقبين دوليين ومحليين. ويحاكم اثنان منهم غيابيًا هما: حسن مشيمع الأمين العام لحركة الحريات والديمقراطية (حق)، وسعيد الشهابي القيادي في حركة أحرار البحرين، بتهم تشكيل منظمة تعتمد الإرهاب وسيلة من وسائلها، وتمويل نشاطات إرهابية، وبث أخبار ودعايات كاذبة عن الأوضاع في البحرين. وقد أنكر المتهمون هذه التهم.

واستمعت المحكمة إلى جميع المتهمين، الذين قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، ووضعوا في الحبس الانفرادي. وطالبت هيئة الدفاع عن المتهمين بالإفراج عنهم بأي ضمان تراه المحكمة، ونقلهم من سجنهم بمقر جهاز الأمن الوطني إلى سجن آخر في حال رفض إخلاء سبيلهم ومعاينتهم من قبل أطباء، وتمكين المحامين والأهالي من زيارتهم. وقيام المحكمة بالتحقيق في ادعاءات التعذيب التي أفاد بها المتهمون مشيرة إلى أن النيابة لم تكن محايدة في التحقيقات مع المتهمين، وتأجيل الفصل في الدعوى إلى حين الفصل في التحقيق الذي طلبوا من المحكمة إجراءه.

من جهتها قالت النيابة العامة في الجلسة إن جميع الضمانات القانونية تم توفيرها للمتهمين أثناء التحقيقات، مضيفة أن ادعاءات المتهمين بالتعذيب تم إثباتها في محاضر التحقيق، وأنهم تمكنوا من الالتقاء بمحاميهم أثناء التحقيق، وقررت المحكمة بعد المداولة تحويل اثنين من المتهمين إلى الطبيب الشرعي لمعاينتهما، وتحويل متهم ثالث إلى طبيب أنف وأذن وحنجرة، ونقلهم من سجن جهاز الأمن الوطني إلى سجن آخر، وتمكين الأهالي والمحامين من زيارتهم، لكنها رفضت التحقيق في ادعاءات التعذيب.

.. وتدين الاعتداء على حرية وخصوصية الصحفية الفلسطينية صابرين دياب

أعربت المنظمة عن بالغ إدانتها للاعتداءات المهينة والحاطة بالكرامة التي تعرضت لها الصحفية العربية الفلسطينية "صابرين دياب" بواسطة رجال أمن طائرة شركة العال الإسرائيلية في مطار القاهرة الدولي.

وقد أفادت المعلومات التي تلقتها المنظمة من الصحفية قيام رجال أمن شركة العال بتوجيه أسئلة خصوصية لها، تشمل هوية الأشخاص الذين قابلتهم خلال زيارتها للقاهرة، وعددهم، ومن قام بتغطية نفقات سفرها للقاهرة، ومن اختار لها الفندق الذي أقامت به، وتحركاتها.

وبعد استجوابها المطول والمهين، جرى اصطحابها لغرفة جانبية بمطار القاهرة، حيث جرى تفتيش أمتعتها وتفتيشها شخصياً، فضلاً عن العبث بكاميرتها وهواتفها المحمولة. ووفقاً للمعلومات، لا يتعرض المسافرون اليهود لهذه الإجراءات التي تمس الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

وتعرب المنظمة عن بالغ دهشتها من السماح بهذه الممارسات المسيئة في العديد من المطارات العالمية، وبينها مطار القاهرة الدولي ومطار الملكة علياء الأردني، فوفقاً لتقصي المعلومات الذي قامت به المنظمة، تتمتع شركة العال الإسرائيلية بوضع فريد يمكنها من نشر رجال أمن إسرائيليين بالمطارات الأجنبية وإجراء أعمال تفتيش واستجواب مهينة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وحاطة بالكرامة تتخطى اعتبارات ومعايير الأمن المتبعة دولياً، وهو ما يشكل اعتداء على سيادة هذه الدول.

وتؤكد المنظمة على بالغ استيائها من السماح لرجال أمن إسرائيليين أو أجانب بإجراء تفتيش واستجوابات من هذا النوع على الأراضي المصرية، وتناشد السلطات المصرية والأردنية العمل على وضع حد فوري لمثل هذه الممارسات.

مصر
وتطالب السلطات بالتحقيق في مقتل مواطن بشبهة التعذيب

تتابع المنظمة ببالغ القلق وفاة المواطن "**مصطفي عطية**" (٣٩ عاماً) بمنطقة القباري بمحافظة الإسكندرية، بعد أن تعرض للضرب من جانب اثنين من المخبرين السريين يوم ٢٠١٠/١٢/٧، أثناء القبض عليه لتنفيذ حكم غيابي بحبسه. في سابع حالة رصدتها المنظمة للوفاة بشبهة التعذيب خلال العام ٢٠١٠.

وقد قدم ذوو المجني عليه بلاغاً للنيابة العامة يتهمون فيه ضابط تنفيذ الأحكام ومخبرين بالتسبب في وفاته. وتباشر النيابة العامة التحقيق في القضية (رقم ٨٨٢١ لسنة ٢٠١٠ إداري مينا البصل). وتنفي الشرطة صحة الواقعة، وتقول: إن المتوفي كان يعاني من أزمة قلبية وطلب الاستراحة، وحاولت عناصر الشرطة إسعافه، وقد سبق أن أجرى عملية قلب مفتوح قبل القبض عليه.

وتجدد المنظمة، موقفها الداعي لسرعة البت في التحقيقات في مثل هذه القضايا، حيث لم يتصل علم المنظمة بإحالة أي من المتهمين في القضايا المماثلة خلال العام ٢٠١٠ إلا حالة مقتل الشاب خالد سعيد، كما تطالب المنظمة بتقديم المتهمين لمحاكمة عاجلة لتحقيق الردع العام.

اليمن
المنظمة تطالب السلطات اليمنية بإطلاق سراح المعتقلين

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق الاعتقالات التي طالت عدداً من المواطنين في الجنوب في سياقات مختلفة، فقد تلقت المنظمة شكوى باعتقال عدد من الأهالي من منطقة "بير ناصر" بتاريخ ١٦ نوفمبر/تشرين ثان. وشملت الاعتقالات كل من "مبارك راشد عوض" (١٣ عاماً)، و"محمد عبد الله عوض" (١٤ عاماً)، "أكرم عبد الله عوض" (١٦عاماً)، و"أنيس محمد أسعد"، و"محمد عبد الله " و"صلاح سالم مهدي، و"أحمد جامع"، و"محمد علي فضل"، و"فضل صالح مسعود"، و"محمد دوكم النس"، و"فضل صالح مسعود".

كذلك اعتقلت أجهزة الأمن د."**حسين مثنى العاقل**" الأستاذ المساعد بجامعة عدن، فضلاً عن إيقافه عن التدريس ووقف راتبه، وكان العاقل قد تم اعتقاله في ٢٤ نوفمبر/تشرين ثان، من منزله في مدينة الحوطة محافظة لحج، وتقول المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية إن هذا الاعتقال على صلة بنشاطه الأكاديمي وإعداده دراسة عن الفساد في قطاع النفط والغاز.

وصعدت السلطات حملتها باعتقال ما يقرب من ٢٠٠ شاب يوم ٣٠ نوفمبر/ تشرين ثان الماضي على خلفية مشاركتهم في احتفالات "ذكرى استقلال جنوب اليمن" بمحافظة عدن، ووفق المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإنه تم اعتقالهم دون أن توجه لهم اتهامات ودون تمكين ذويهم من زيارتهم.

وفي الأول من ديسمبر/كانون أول قامت قوات أمن تابعة لمديرية أمن محافظة عمران بالاعتداء على أهالي المعتقلين الذين تجمعوا من أجل المطالبة بالإفراج عن أبنائهم المعتقلين. فضلاً عن اعتقال "عبد الواسع المؤيد" عضو المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان، و"محمد الشهرانى"، و"عبد الله الشهرانى" وحجزهم دون مسوغ قانوني، والتعرض للوفد الحقوقي المكون من "علي الديلمى" المدير التنفيذي للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، والمحامي "محمد محمد إبراهيم" عضو منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات، والمحامين "علي العاصمي" و"عبد الله المهدي" و"محمد لقمان" و"عبد الملك العقيدة".

وعلى ذات الصعيد اعتقلت قوات الأمن يوم ٢٢ ديسمبر/ كانون أول الماضي عدداً من الشباب وبعضهم من الأطفال دون سن الثامنة عشرة، على إثر مشاركتهم في حفل زفاف بمدينة الشيخ عثمان، وجرى توزيعهم على عدد من أقسام الشرط.

وفضلا عن ذلك تجاهلت السلطات الأمنية قرار نيابة عمران بالإفراج عن ٢٢ معتقلاً، وتواصل اعتقالهم منذ يوم ٢٠١٠/١٢/٢٤. منهم العلاَّمة "محمد محمد حسين الماخذي" عضو هيئة علماء اليمن، و"عبد المطلب محمد الماخذي".

وطالبت المنظمة السلطات اليمنية بوقف هذه الاعتقالات التعسفية وإطلاق سراح جميع المعتقلين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنظمة تشارك في الحوار حول حقوق الإنسان والشركات العابرة للقوميات

بناء على دعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، شاركت المنظمة في ١١ ديسمبر/كانون ثان ٢٠١٠ في الحوار الذي نظمه البرنامج مع الممثل الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان والشركات متعددة الجنسيات بمناسبة زيارته لمصر لمناقشة مشروع تقرير يعده في هذا الشأن.

وقدم الممثل الخاص عرضاً قيماً لحواراته مع الحكومات والشركات الدولية العابرة للقوميات، وما يمكن أن تسهم به في تعزيز حقوق الإنسان، وشارك في الحوار ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات حقوق الإنسان المصرية، ومثل المنظمة في هذا الحوار أ.محسن عوض، وأ.علاء شلبي، وأ.معتز بالله عثمان.

.. وتشارك في احتفالية الأمم المتحدة باليوم العالمي لحقوق الإنسان

شاركت المنظمة في نشاط احتفالية الأمم المتحدة باليوم العالمي لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، والذي نظمه كل من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بقاعة ساقية الصاوي الثقافية بالقاهرة في يوم ١٣ ديسمبر/ كانون أول، والذي انصب هذا العام على مكافحة صور وأنماط التمييز في العالم العربي.

وافتتح الاحتفالية كل من الأستاذة "خولة مطر" مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام وأ. "فرج فنيش" مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وأ. "محسن عوض" أمين عام المنظمة.

شملت جلسات المؤتمر عروضاً لأنماط التمييز وتجارب المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان العربية، وشملت عرضاً لمجمل المنطقة العربية قدمه أ."علاء شلبي" عضو مجلس أمناء المنظمة، وعرضاً للواقع في الساحة الفلسطينية في ظل الاحتلال قدمه أ."راجي الصوراني" مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وعضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، والتطورات في مملكة البحرين وقدمه د."عبد الله الدرازي" أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ووضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وقدمته أ."رولا بدران" عن المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان "حقوق"، وأنماط التمييز على الساحة اللبنانية وقدمته الأستاذة "داريين الحاج" عن الجمعية اللبنانية للتعليم والتكوين، وعلى الساحة العراقية وقدمته أ."جوليانا داود" من جامعة البصرة، وعن واقع الأمازيج في المغرب وقدمه أ."ماسين فركال" من تجمع الأمازيج الدولي.

كما شارك في فعاليات الاحتفالية أ."عبد الله خليل" الخبير الحقوقي وأ."جوزيف شكلا" المنسق الإقليمي لشبكة حقوق الأرض والسكان، وأ."معتز بالله عثمان" الباحث بالأمانة العامة للمنظمة، وعدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين من مصر والبلدان العربية.

.. وتشارك في ورشة العمل الدولية حول المحاسبة

شاركت المنظمة في أعمال "ورشة العمل الدولية حول المحاسبة" والذي نظمه مركز الميزان لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في مدينة غزة في يوم ٢١ ديسمبر/كانون أول، والذي تناول فرص ملاحقة ومحاسبة المسئولين الإسرائيليين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وآفاق تفعيل توصيات تقرير لجنة "جولدستون" وغيرها من وثائق تقصي الحقائق والتحقيقات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

افتتح أعمال الورشة أ. عصام يونس مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان ومديرة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشارك في أعمالها نخبة من خبراء القانون والمدافعون عن حقوق الإنسان والإعلاميون العاملون في قطاع غزة، كما شارك عبر قنوات الاتصال الإلكتروني عدد من منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المنظمة تشارك في ورشة عمل حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

شاركت المنظمة في ورشة العمل الأولى للقضاة، التي نظمها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة بالقاهرة بحضور أكثر من ثلاثين مستشاراً وقاضياً من مجلس الدولة. وقد تناولت الورشة التي استغرقت ثلاثة أيام خلال الفترة من ٢٠ – ٢٢/ ١٢/ ٢٠١٠ ثلاثة محاور، أولها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والوضع القانوني للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في التشريع المصري، وتقييم أوجه الرقابة الدولية على تطبيق العهود والاتفاقيات الدولية. وتناول المحور الثاني طبيعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسبل تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في التشريع الوطني. وتناول المحور الثالث الآليات الوطنية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: القضاء الدستوري، ومجلس الدولة، والمحاكم الاقتصادية، والقضاء العادي، وكذا التطبيقات القضائية الوطنية ودور القضاء في حماية هذه الحقوق وتفعيلها.

جاءت هذه الورشة في سياق مشروع مهم ينفذه مركز استقلال القضاء والمحاماة لمدة عام، وكذا في سياق توسع المنظمات المصرية لحقوق الإنسان في استخدام التقاضي من أجل تعزيز إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها. وقد تركزت مداخلات الأمين العام الذي شارك عن المنظمة في هذه الورشة على تقييم أوجه الرقابة الدولية على الاتفاقيات والعهود الدولية، وخبرة التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

الذكري الـ١٧ لاختفاء منصور الكيخيا

في مناسبة الذكرى السابعة عشرة للاختفاء القسري للناشط الحقوقي البارز المحامي "منصور الكيخيا" عضو مجلس أمناء المنظمة، أصدرت المنظمة بياناً تعهدت فيه باستمرار العمل على إجلاء مصيره وكشف الحقيقة حول اختفائه قسرياً في القاهرة في ١١ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣.

وحملت المنظمة مجدداً مسئولية اختفاء "الكيخيا" للحكومتين المصرية والليبية، وكذا الإدارة الأمريكية لامتناعها عن توفير ما تملكه من معلومات عن هذه الجريمة.

كما جددت المنظمة إدانتها لهذه الجريمة، وأكدت أن إجلاء مصيره يمثل تعبيراً عن نضال الحركة العربية لحقوق الإنسان من أجل إجلاء مصير كل المختفين قسرياً.

ورحبت المنظمة بدخول اتفاقية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسرى حيز النفاذ، وطالبت الحكومات العربية بالتصديق عليها.

شارك في تحرير هذا العدد : أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم
أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي
الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيس بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.محسن عوض
رئيس مجلس الأمناء : د.أمين مكي مدني
نائب الرئيس : د.سهام الفريح
المقر الرئيس : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
ت : ٢٤١٨١٣٩٦
فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦
بريد إلكتروني:
aohr@link.net
موقع الإنترنت :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :
داخل مصر ١٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ١٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت. حساب جاري ٥٨١٨٣٥.
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com